



كلمة

وفد مملكة البحرين لدى الأمم المتحدة

في
المناقشة العامة

للجنة الأولى (نزاع السلاح والأمن الدولي)
(الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة)

الاثنين 9 أكتوبر 2006

ممثل مملكة البحرين في اللجنة
الشيخة عائشة أحمد آل خليفة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،

يسرني في البداية أن أنقل لكم تهاني وفد بلادي لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال الدورة الحادية والستين مع تمنياته لكم ولأعضاء المكتب بالتوفيق والنجاح في تسيير أعمال اللجنة وثقته التي لا يخامرها شك من انكم بخبرتكم وحنكتكم سوف تديرون أعمال اللجنة بكل كفاءة واقتدار.

السيدة الرئيسة،

يشهد العالم اليوم تزايدا في مجال التسلح رغم المناشدات التي تنادي بنزع السلاح ويرجع سبب ذلك الى تعثر عملية المفاوضات التي أجرتها الدول في المؤتمرات المعقودة خلال السنوات القليلة الماضية بهدف التوصل الى اتفاق وبالتالي فشلها في تحقيق مرامي المفاوضات والتي ساعدت في زيادة الانقسام الدولي بما يهدد السلام والأمن الدوليين، مما يدعونا الى التأكيد على أهمية مواصلة الجهود في مجال النهوض بالاتفاقيات المتعددة

الأطراف بغية التوصل الى توافق في الرأي لمنع الانتشار ونزع السلاح.

السيدة الرئيسة،،

لا تزال القضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل تثير قلق المجتمع الدولي بأجمعه، وخصوصا منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت تواجه تهديداً مباشراً وخطراً كامناً جراء انتشار واستخدام هذه الأسلحة، الأمر الذي دعا دول المنطقة الى التأكيد على ضرورة جعل الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ودفعها الى الحث على اتخاذ جميع الخطوات، اللازمة والتدابير الفعالة لتحقيق ذلك الفرض وفي ظل رقابة دولية صارمة.

وضمن هذا الإطار نطالب المجتمع الدولي والدول الكبرى بالضغط على اسرائيل للانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فالجمعية العامة في قرارها رقم (3472 ب) للدورة

الثلاثين الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1975 اعتبرت ان المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل واحدا من أكثر السبل فعالية للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية افقيا ورأسيا، وقرار مجلس الأمن 487 لسنة 1981 طالب - ضمن جملة أمور- بأن تخضع اسرائيل (الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار النووي) جميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تمتنع عن مهاجمة المنشآت النووية والتهديد بمهاجمتها.

ان هذه القرارات وغيرها تثنى على الجهود المبذولة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة وتشكل خطوة هامة نحو تقوية نظام عدم الانتشار وتعزيز نزع السلاح العام والكامل ودعم الأمن والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السيدة الرئيسية،،

ان مملكة البحرين، ايمانا منها بضرورة التعاون الدولي في تخليص العالم من كافة أسلحة الدمار الشامل، قد صادقت على الكثير من الاتفاقيات ومنها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وستفي بالجهود الرامية الى تحقيق خفض حدة انتشار الأسلحة النووية ومن تلك الجهود ما تضمنه قرار مجلس الأمن 1540(2004) الذي التزمت فيه حكومة بلادي بتقديم تقريرها الوطني الى المجلس حول موضوع الأسلحة النووية.

السيدة الرئيسية،،

تدعو مملكة البحرين المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي لملف ايران النووي من خلال المفاوضات المباشرة لتجنب منطقة الخليج العربي المزيد من التوترات، كما ندعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية الى مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

والأطراف ذات الصلة مع إيماننا الكامل بحق الدول في الاستخدام
السلمي للطاقة النووية من خلال إشراف الوكالة الدولية للطاقة
الذرية.

السيدة الرئيسية،،

ونافلة القول ان مملكة البحرين تؤكد دعمها للجهود التي
بدأها الأمين العام في إطار إصلاح الأمم المتحدة ومن ضمنها
الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وتأمل المملكة في أن يكون
التركيز أولاً على كيفية تنفيذ القرارات دون إلغاء جوهرها
الهادف الى تعزيز السلم والأمن الدوليين وفي جميع مناطق العالم،
ومنها قرارات الأمم المتحدة المعنية بمسائل نزع السلاح وتطبيق
كثافة الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة وصولاً الى بيئة دولية
مواتية يستتب فيها الأمن والاستقرار في عالم تسوده روح المحبة
والطمأنينة والسلام.

وشُكراً،